

الذكاء الاصطناعي ومستقبل الفتوى الشرعية: رؤية استشرافية

أ.د. اشجان احمد عبد الله
الكلية التربوية المفتوحة، مركز ديالى
1976ashjan76@amail.com

الملخص

يستقرأ البحث مستقبل الفتوى الشرعية في عصر النمذجة الرقمية للفتوى منطلقاً من تساؤل عن مدى إمكانية انابة الخوارزميات عن المفتي البشري، في استنباط الاحكام الشرعية ولاسيما المعاصرة منها من خلال منهج استشرافي يبحث فرضية التحول من الفتوى البشرية الى فتوى رقمية مبنية على ضوابط شرعية صارمة تبقى هذه التقنية في حيز المساعد لا المفتي. ولذلك خلص البحث الى ضرورة اعتماد منصات رقمية حكومية، وصياغة قانون يحمي ويضبط كيفية تغذية الانظمة الذكية بالمعلومات الشرعية المعتمدة، منعاً لظهور فتوى رقمية مجردة من فقه الواقع. مع التأكيد على ان تطبيقات الذكاء الاصطناعي تبقى مساعداً لا تملك الحق اصدار الفتوى.

الكلمة المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الفتوى، استشراف.

Artificial Intelligence and the Future of Islamic Legal Fatwas: A Foresight Perspective

Prof. Dr. Ashjan Ahmed Abdullah
Open Educational College, Diyala Center, Diyala, 32001, Iraq
1976ashjan76@amail.com

Abstract

This study explores the future of Islamic legal fatwas in an era of digital modeling of fatwa issuance, beginning with the question of the extent to which algorithms can substitute for the human mufti in deriving Islamic legal rulings, particularly contemporary ones. It adopts a foresight-oriented approach to examine the possibility of a transition from human-issued fatwas to digital fatwas based on strict Sharia-compliant regulations that would confine this technology to the role of an assistant rather than that of a mufti. The study concludes that there is a need to establish government-operated digital platforms and enact legislation governing and regulating how intelligent systems are supplied with reliable and authoritative Islamic legal information, thereby preventing the emergence of digital fatwas detached from the jurisprudence of contemporary reality “fiqh al-waqui”. The study further emphasizes that artificial intelligence applications should remain assistive tools and should not be granted the authority to issue fatwas.

Keywords: Artificial Intelligence, Fatwa, Foresight.

المقدمة

في ظل التطور المتسارع في مجال التقنيات الحديثة، ولاسيما الذكاء الاصطناعي الذي أصبح مؤثرا في جوانب الحياة الانسانية كلها، بما في ذلك الجوانب العلمية والشرعية. الامر الذي ادى الى فتح افاق جديدة للاستفادة منه في خدمة العلوم الاسلامية، ولما كانت الفتوى الشرعية من اهم مجالات العلوم الاسلامية، والتي تتطلب ادراكا وفهما دقيقا لنصوص الشرعية، وإحاطة واسعة للواقع، يثار تساؤل جوهري حول مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على خدمة هذا المجال. وما هي حدود الاعتماد عليه؟ وما ينتج عن ذلك من تحديات علمية ومنهجية؟

ومن هنا تبرز اهمية تبني رؤية استشرافية تسعى الى قراءة مستقبل الفتوى الشرعية في ظل هذه التطورات التقنية. من خلال دراسة الفرص الممكنة، وبيان المخاطر وكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة منضبطة تحقق مقاصد الشريعة وتحافظ على اصالتها.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين الفتوى الشرعية والذكاء الاصطناعي في إطار رؤية استشرافية، تسعى الى تحقيق استفادة متوازنة بين الالتزام بالضوابط الشرعية الاصولية والتقدم التقني.

مشكلة البحث

تكمّن مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية؟
- وما اثره على مستقبل الفتوى الشرعية؟
- وما هو دور المؤسسات الدينية في تقنين الفتوى الرقمية؟

منهجية البحث

يقوم البحث على ثلاثة مناهج:

- الاول:** المنهج الوصفي الذي يعرض مفهوم الذكاء الاصطناعي والفتوى الشرعية، وما يتعلق بهما.
- والثاني:** المنهج التحليلي الذي يقوم على تأصيل مسألة الفتوى بالرجوع إلى الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء. واستشراف الفتوى الشرعية المستقبلية في ظل التحديات والتقنية وتطوراتها.
- والثالث:** المقارن عند الحاجة من خلال مقارنة بين المفتي الانسان والذكاء الاصطناعي.

دراسات سابقة

أولاً: الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى [1]: بينت الدراسة كيفية مساعدة الذكاء الاصطناعي للمفتي في تسريع الحصول على الحكم الشرعي، من خلال جمع النصوص وبيان الآراء الفقهية، مع الحفاظ على المفتي البشري كأساس للفتوى الشرعية.

ثانياً: ترشيد الفتوى في ضوء التحديات الرقمية " دراسة تحليلية تأصيلية " [2] وقد نشرت هذه الدراسة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي العاشر للإفتاء المنعقد في القاهرة 2025/8/13-12م. تحت شعار (صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي) وتهدف هذه الدراسة الى ابراز التحديات الرقمية التي تؤثر على واقع الفتوى، وبيان كيفية ضبطها في ظل هذه التحديات الرقمية الجديدة.

خطة البحث

جاء هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: بينت فيها هدف البحث وتساؤلاته والمنهج المتبع وخطته.

واما المبحث الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي والفتوى الشرعية، وقسم على ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي والفتوى الشرعية

المطلب الثاني: نشأة الذكاء الاصطناعي

المطلب الثالث: اهمية الفتوى وشروط المفتي في الفقه الاسلامي

المبحث الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقسم على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلاقة بين العلوم الشرعية وعلوم التكنولوجيا
المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرعي
المطلب الثالث: إيجابيات استخدام الذكاء الاصطناعي ومخاطره في الفتوى
اما المبحث الثالث: مستقبل الفتوى في ظل الذكاء الاصطناعي (رؤية استشرافية)، وقسم على ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: منصات الفتوى الرقمية
المطلب الثاني: دور المؤسسات الدينية في تنظيم الفتوى الرقمية
المطلب الثالث: توصيات لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه
الخاتمة: وتشتمل على النتائج والتوصيات

المبحث الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي والفتوى الشرعية

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

أولاً: مفهوم الذكاء لغة واصطلاحاً.

الذكاء لغة: سرعة الفطنة، وحدة الفؤاد. يقال: قلب ذكي، وصبي ذكي، سريع الفطنة، وزاد غيره: سرعة الإدراك، ووحدة الفهم [3].
الذكاء اصطلاحاً: القدرة على التحليل، والتمييز، والتكيف، والترتيب، والاختيار ازاء المواقف المختلفة.
ثانياً: الاصطناعي: كل ما كان مصنوعاً باليد، غير طبيعي [4].
وعليه يعرف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) على انه أحد علوم الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم البرامج التي تحاكي أسلوب الذكاء الانساني والتفكير والتفهم والحركة [5].

المطلب الثاني: مفهوم الفتوى الشرعية

أولاً: الفتوى لغة واصطلاحاً

الفتوى لغة: إبانة الامر، وافتى في المسألة افتاء: أبانه له وأفتيته في مسألته إذا أجبته عنها والجمع فتاوى، بكسر الواو. والفتوى بفتح الفاء وضمها، اسم من أفتى العالم، إذا بين الحكم [6]. وعليه فان مدار الفتوى لا تكون الا عن سؤال سائل، فلا تستعمل ابتداء في البيان.

ثانياً: الفتوى اصطلاحاً: قال ابن صلاح: ((هي توقيع عن الله تبارك وتعالى)) [7].

وقال ابن رشد: ((هي اظهار الاحكام الشرعية بالانتزاع من الكتاب والسنة والاجماع والقياس)) وقيل: هي السؤال عن حكم مسألة شرعية [8]. اما المراد من الرؤيا الاستشرافية فهو منهج استراتيجي حيوي يساعد على التفكير في القضايا والتحديات المستقبلية الطويلة المدى المرتبطة بتحقيق هدف معين برؤيا ونهج استباقي يمكن تحويلهما الى واقع ملموس يرتقي بالعمل، على اساس من المعايير والاسس المبتكرة بعيدا عن التكهن بأحداث المستقبل للأفراد والمجتمع [9].

المطلب الثالث: نشأة الذكاء الاصطناعي

بدأ الذكاء الاصطناعي بالظهور في خمسينات القرن الماضي وتحديدا 1950م على يد عالم الرياضيات البريطاني آلان تورينغ (1912-1954) الذي اقترح لعبة التقليد القادرة على التفكير كما يفعل الانسان، وهو الاقتراح الذي جرى تنفيذه فيما بعد وأصبح مكونا مهما في فلسفة الذكاء الاصطناعي. ثم جاء مؤتمر دارتموث الذي عقد عام 1956 وفيه اجتمع مجموعة من العلماء لمناقشة فكرة الآلات التي تفكر [10]. وخلال السنوات التي تلت ذلك تطورت العديد من الخوارزميات التي تمكن الحواسيب من تعلم مهارات معينة تحاكي الشبكات العصبية والتعلم العميق.

واستمرت تقنيات الذكاء الاصطناعي في النمو بعد ذلك لتشهد تطورا سريعا نتج عنه انشاء برامج ولعب تحاكي الذكاء الانساني حتى عام 2000-2010 حيث تم اختراع وجها منظما مثل وجه الانسان، يستطيع ان يفهم المشاعر ويحاكيها. وفي العام نفسه اطلق اول روبوت بشري ذكي اصطناعيا. الى ان اجتاحت العالم جائحة كورونا الامر الذي ادى الى فرض الذكاء الاصطناعي نفسه على المؤسسات بمختلف مجالاتها لبناء منظومة تعليمية رقمية ذكية تواجه تحديات هذه الجائحة، بما يضمن سير الحياة على الوجه المؤمل رغم كثرة العقبات الامر الذي ادى الى ظهور العديد من البرمجيات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في محاولة من المبرمجين تحقيق

أقصى النتائج في كافة مجالات الحياة، ولا سيما الشرعية منها الأمر الذي أدى بالكثير من الدول العربية كالأردن ومصر إلى اعتماده كمساعد بديل في أنظمة الافتاء الرسمية بشرط الاشراف البشري لتجنب الاخطاء المقاصدية [11].

المطلب الرابع: أهمية الفتوى وشروط المفتي في الفقه الاسلامي

اولاً: أهمية الفتوى: الفتوى امر عظيم كثير الفضل عظيم الخطر، لان المفتي وريث الانبياء، ولهذا قالوا المفتي موقع عن الله سبحانه وتعالى. قال ابن القيم: ((إذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يجهل قدره، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الارض والسماء، فحقيق بمن اقيم بهذا المنصب ان يعد له عدته، وان يعلم قدر المقام الذي اقيم فيه، ولا يكن في صدره حرج من قول الحق والصدع به، فإن الله ناصر وهاديه، فقال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ﴿[12] ، فليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه، وان اول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين)).

وقال الشاطبي: ((المفتي قائم في الامة مقام النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم بين ذلك بجملة من الامور منها: الوراثية في علم الشريعة بوجه عام، والالابية عنه في تبليغ الاحكام، فالأول يكون فيه مبلغاً، والثاني يكون فيه قائماً مقامه في انشاء الاحكام)) [13] ولذلك عظم امر الفتوى واصبح القول فيها بغير علم خطير لأنه كذب على الله ورسوله، وعد من الكبائر الى حرمة الله تعالى وقرنها بالفواحش والبيعي والشرك قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَبِطْنٍ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [14]. وأخبر صلى الله عليه وسلم أن الفتوى عن جهل من علامات الساعة وذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: ((إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)) [15] ، ولقد كان السلف الصالح على الرغم من شدة ورعهم وفهمهم لكتاب الله وسنة رسوله على حذر من امر الفتيا، فكانوا يتهيبون منها، ويذمون على المتسرع فيها. ومما نقل عنهم بما رواه عبد الرحمن بن ابي ليلى قال: ((أدركت عشرين ومائة من الانصار من اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسأل أحدهم عن مسألة فيردها هذا الى هذا وهذا الى هذا حتى ترجع الى الاول)) [16] . وقال الماوردي: ((وإذا وجد من يتصدى لعلم الشرع وليس من اهله من فقيه او واعظ، ولم يأمن من اغترار الناس به في سوء تأويل او تحريف جواب، أنكروا عليه التصدي لما ليس هو من اهله. وقد مر علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) بالحسن البصري وهو يتكلم على الناس فأخبره، فقال له: ما عماد الدين؟ فقال: الورع، قال: فما آفته؟ قال: الطمع، قال: تكلم الان إن شئت. وهكذا او ابتدع بعض المنتسبين الى العلم قولاً فرق به الاجماع، وخالف فيه النص، ورد قوله علماء عصره، وأنكره عليه وزجره عنه، فإن اقلع وتاب وإلا فالسلطان بتهذيب الدين احق)) [17]. ومما سبق يتبين لنا ان للفتوى في الاسلام مقام عظيم، وقد رجلي، بها يستنير العقل، ويكشف المجهول، وتظهر اصالة الفكر، ومن خلالها يعرف الفقيه الفطن من غيره.

ثانياً: شروط المفتي في الفقه الاسلامي

اتفق العلماء على ان من يتصدى للإفتاء ان يكون متصفاً بجملة من الشروط وهي:

- ان يكون بالغاً مكلفاً مسلماً عاقلاً منزهاً من اسباب الفسق وخوارم المرأة.
- ان يكون فقيهاً، قادراً على استنباط الاحكام الشرعية من ادلتها من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وما يلحق بهم من مصادر التشريع الاسلامي.
- ان يكون عالماً بعلوم اللغة ومقتضياتها، من نحو وصرف وبلاغة، والمطلق والمقيد، والمستثنى والمستثنى منه، وغيرها من الاحكام التي تتعلق بها.
- ان يكون عارفاً بعلوم القرآن وعلوم الحديث من محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ.
- ان يكون عالماً بالأصول في الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال والاصول المختلف فيها.
- ان يكون عارفاً بفتاوى الصحابة والتابعين ليعتمد الاقوى [18].

المبحث الثاني تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول: العلاقة بين العلوم الشرعية وعلوم التكنولوجيا

إن العلاقة بين العلوم الشرعية والتكنولوجيا الرقمية هي علاقة تكاملية بنيوية تمنح فيها الشريعة الاطار الاخلاقي والوجهة المقاصدية، بينما تمنح التكنولوجيا الاجراءات الاحصائية والدقة الرياضية. ذلك إن مصدر العلوم الشرعية وحي الهي وما يتفرع عنه من اجتهاد بشري منضبط بأصول وقواعد محددة، بينما تقوم العلوم التكنولوجية على اجتهاد بشري قائم على استنباط الانماط الاحصائية وتحليل البيانات بواسطة الخوارزميات. وهذا يبين الفرق الواضح بين المنهجين من حيث المصدر والغاية. فالأول يصبو الى تحقيق العدل والاصلاح والرحمة، والآخر يبتغي الدقة والكفاءة والسرعة في الاداء. وعلى الرغم من الاختلاف بينهما إلا انهما يتفقان في البناء المعرفي. فكلاهما يعتمد على تحليل المدخلات وصولاً الى نتائج، إلا ان الاجتهاد الفقهي يتجاوز الآلة إلى إدراك المقاصد والسياقات، فالمفتي لا يكتفي بدراسة ما يعرض عليه من مسائل، بل يزنها بميزان المصالح والمآل ويستحضر الجانب الايماني والاخلاقي الذي لا يمكن توفره في آلة [19].

ولذلك فان توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى ينبغي ان ينطلق من تأصيل معرفي مزدوج، أحدهما اصولي يحدد كيفية التعامل مع النصوص وآلية الترجيح، والآخر تقني يساعد في جمع البيانات الشرعية وتصنيفها وتحليلها في صورة قواعد يمكن معالجتها آلياً. فالعلاقة بينهما تكاملية منهجية، ومن غير هذا التكامل تبقى تطبيقات الذكاء الاصطناعي مجرد اقوال مكررة غير مدركة لفلسفة التشريع وروح النص. ولعل مشروع ((المفتي الذكي)) الذي أطلقه مجمع الفقه الاسلامي الدولي عام 2021 يمثل احدى التجارب في تحقيق هذه العلاقة التكاملية، فهو نظام تقني يساعد في جمع النصوص الشرعية، وتحليل الاسئلة، وربطها بالاراء الفقهية ليخرج بمسودة جوابية تحال الى المفتي البشري ليختار الجواب الانسب مقاصدياً ومنهجياً، ثم يصدر الفتوى النهائية [20]. وهو ما يؤكد دور الانسان في الافناء وانه لا يمكن الاستغناء عنه، بل يمكن مساندته بتقنيات تيسر له العمل الافتائي.

المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرعي

تساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في جمع وتحليل الاقوال الفقهية المتعددة في المسألة الواحدة، وذلك من خلال بيان عدد الفقهاء القائلين فيها، مع الدليل المستخدم، والى أي مدى وافقت هذه الاقوال القواعد الكلية والمقاصد الشرعية للمسألة موطن البحث. ويعرف هذا النوع من البرمجيات باسم خوارزميات الترجيح الاحصائي. وقد قامت جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بأول تجربة باستخدام هذه الخوارزميات عام 2023م ضمن مشروع ((الاجتهاد الذكي)) الذي يهدف الى بناء قاعدة بيانات تبين اقوال الفقهاء وادلتهم وترجيحاتهم تلقائياً. ولكن لا يعني ذلك اصدار فتوى شرعية نهائية، بل تزويد السائل بالاتجاهات الفقهية [21].

كما قامت بعض المراكز البحثية الاسلامية بتصميم خوارزميات تستند الى قواعد اصولية مثل ((الضرورات تبيح المحظورات)) و((اليقين لا يزول بالشك)) بحيث يستطيع هذا النظام ان يقدم حكماً مقترحاً للمسألة وفق هذه القواعد الاصولية [22]. ولكن على الرغم من دقة هذه الخوارزميات وسرعتها في جمع المعلومات إلا انها لا يمكن ان تقوم مقام المفتي في استنباط الاحكام. لان الاستنباط يحتاج ملكة فقهية وادراكاً مقاصدياً في العلوم الشرعية وهذا امر لا تملكه الآلة. ولهذا حذرت منظمة التعاون الإسلامي (OIC) في تقريرها الصادر عام 2024م على ضرورة ((تقييد استخدام الانظمة الذكية في المجالات الشرعية بحدود المساندة البحثية فقط، دون السماح لها باصدار الفتوى النهائية)) مؤكدة أن الفقيه الانسان هو المرجع في الحكم الشرعي [23].

المطلب الثالث: ايجابيات استخدام الذكاء الاصطناعي ومخاطره في الفتوى

إن من اهم ما يميز الذكاء الاصطناعي قابليته على العمل لساعات طويلة دون كلل او تعب. مما يساعد على استمراره في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات المستفتين، بالإضافة الى قابليته على ترتيب وتصنيف الفتاوى وفقاً للمواضيع والمذاهب الفقهية، مما يجعل الحصول على الفتوى اكثر فعالية وسرعة، اضافة الى امكانية التواصل مع المراجع الدينية والعلماء المعتمدين عبر منصات الدردشة او الروبوتات الذكية مما يساعد في الحصول على الاجابة بشكل فوري، كما له ميزة التعريب والترجمة الى اللغات المختلفة، وتوفير الاستشارات الدينية لجميع المسلمين على اختلاف لغاتهم، كما يتميز بعدم تأثره بالعواطف مما يساعده على اتخاذ قرارات منطقية. كما يمكن السائل من التأكد من صحة المعلومات والوصول الى مصادر كثيرة للفتاوى بصورة اسهل وبشكل اسرع، مما يجعل الفتاوى والمعلومات الدينية متاحة للجميع بشكل اسرع واوسع [24].

اما مخاطره فتكمن في الاعتماد الكامل على مواقع الذكاء الاصطناعي وجعلها المصدر الوحيد للفتوى دون الرجوع الى العلماء المختصين، وما يترتب على ذلك من اشكالات متعددة، نظرا لطبيعة الفتوى القائمة اساسا على الاجتهاد البشري المعتمد على فهم النصوص الشرعية واستنباط الاحكام منها في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية مع مراعاة التغير في الزمان والمكان.

ذلك ان الاصل في الفتوى هو التطبيق العملي لحكم الله تعالى في نازلة معينة، ومن يتولى الافتاء عليه ان يكون على درجة عالية من الدراية، تؤهله لفهم المسألة بدقة بتفاصيلها المحيطة بها، مع اتصافه بالتقوى والامانة العلمية، حتى يتمكن من الافتاء، فإذا اختل أحد هذين الشرطين خرجت الفتوى عن مقصدها الحقيقي وضرت بالدين والمجتمع معا. وهذا ما يفتقده الذكاء الاصطناعي فبرغم من قدرته التقنية العالية في تحليل ومعالجة البيانات والنصوص الى انه يفتقر الى الملكة الاجتهادية والادراك الحقيقي التي يتصف بها المفتي، بالإضافة الى ذلك مجهولية المفتي والمستفتي، اذ ان كلا منهما يعتبران شخصين افتراضيين، لا يمكن معرفة هويتهما الحقيقية، ذلك ان المفتي المجهول لا يجوز للعامي قبول قوله كما صرح بذلك ابو حامد الغزالي بقوله: ((المفتي المجهول الذي لا يدري انه بلغ نية الاجتهاد ام لا، لا يجوز للعامي قبول قوله)) [25]. وهذا يعني ضرورة ان يكون المفتي اهلا للفتوى بحسب ضوابطها وشروطها، ولا يجوز استفتاء من يدعي الانتماء الى العلم لمجرد هذا الانتماء.

المبحث الثالث

مستقبل الفتوى في ظل الذكاء الاصطناعي (رؤية استشرافية)

المطلب الأول: منصات الفتوى الرقمية

وذلك من خلال المنصات الرقمية التي تواكب مستجدات العصر. فمع تعقد الحياة وظهور نوازل جديدة تفرضها التكنولوجيا نفسها. اصبح لزاما الاستفادة من هذه التقنيات لترشيد الفتوى وتوصيلها بالشكل الصحيح، وتقديم الارشاد الديني الذي يلبي حاجة المسلمين في هذا العالم الرقمي المتغير. وفيما يلي ابرز هذه المنصات التابعة لمؤسسات دينية رسمية قائمة على فقهاء وضوابط شرعية وادارية.

اولا: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء في المملكة العربية السعودية اطلق تطبيق فتوى ((اسألني)) الناطق باللغتين العربية والانكليزية [26].

ثانيا: مجلس الامارات للافتاء الشرعي الذي أسس ليكون الجهة الوحيدة المخولة بإصدار الفتوى الشرعية في الدولة والغرض منه ضبط الفتوى الشرعية وتوحيد مرجعيتها والابتعاد عن التعصب والتكفير والاساءة الى الرموز الدينية [27].

ثالثا: اما في مصر فقد كان لها الحظ الاوفر في اطلاق منصات الفتوى الرقمية من خلال:

أ- دار الافتاء المصرية التي تقدم بالإضافة الى الفتوى عبر الانترنت مقالات توعوية ودعوية مسموعة ومرئية يعكس عنايتها بهذا التوجه الضروري في عصر الحضور الرقمي.

ب- مركز الازهر العالمي للفتوى الالكترونية الذي تم انشائه عام 1916 للتصدى لفوضى الفتاوى وتصحيح المفاهيم.

رابعا: دار الافتاء العام فتاوى بالمملكة الاردنية الهاشمية. اذ توفر هذه الدار قنوات تواصل متنوعة لطلب الفتوى، سواء كانت عن طريق الواتساب او الفيسبوك والانستغرام. حيث تفتح صفحة ((ارسل سؤالك)) يوميا وفيها يتلقى المستفتي جوابه في اليوم نفسه، الا اذا احتاج الامر الى بحث اضافي عندها يحال الى مجلس الافتاء ويبلغ السائل بذلك [28].

المطلب الثاني: دور المؤسسات الدينية ف تنظيم الفتوى الرقمية

- ان وجود منصات رقمية رسمية معتمدة على مواقع التواصل الاجتماعي كان له اثر بالغ في تنظيم الفتوى الشرعية اذ اتاحت هذه المنصات وصول الفتوى الصحيحة بضوابطها وادلتها الشرعية واسباب الترجيح بطرق مبسطة، وهذا يساعد على تعزيز الوعي الفقهي لدى الناس، ويساعدهم على فهم الاحكام الشرعية في سياقها الصحيح، ويقلل انتشار المعلومات المغلوطة والفتاوى المتحرفة او غير المنضبطة، وذلك من خلال الرد الفوري والموثوق على الاشاعات الدينية فلا يفسح المجال للاراء المتطرفة بالانتشار بلا ضابط. بالإضافة الى ان التفاعل المباشر بين المفتي والمستفتي يعزز الثقة بهذه المؤسسات وهيئات الفتوى. لان المستفتي يضمن مرجعا واضحا يمكنه الاعتماد عليه للحصول على الفتوى الشرعية الصحيحة [29].
- كما سعت هذه المؤسسات على تغذية الذكاء الاصطناعي بمصادر فقهية موثوقة يشرف عليها لجنة من المتخصصين في المجال الشرعي، جنباً الى جنب مع القائمين بعملية البرمجة.

- وأكدت على اقتصار الفتاوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي على ما يكثر السؤال فيه في أبواب العبادات وغيرها، أما فيما يتعلق بالنوازل المستجدة التي تحتاج الى تكيف فقهي فيمتنع الفتوى فيها، لان مثل هذه النوازل بحاجة الى اجتهاد جماعي داخل المؤسسة الدينية.
- حرصت على بيان الاقوال المنسوبة لقائلها ليكون الفرق واضحا بين المؤسسات الحكومية المعتمدة على أقول الثقة من العلماء وغيرها من المواقع الأخرى مجهولة الهوية. كما اكدت على ضرورة المراجعة الدائمة لهذه التقنيات الالكترونية من قبل العلماء لاحتمال تعرض هذه التقنيات الى الخلل[30].

المطلب الثالث: ضوابط توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية

إن التطور الرقمي يقتضي تجديد اليات التشغيل في المؤسسات الدينية والهيئات الشرعية، بشكل يتيح لها مواكبة التطورات التي تنتج عن الفضاء الرقمي. ولذلك سأتناول في هذا المطلب توصيات إذا ما اخذت بعين الاعتبار ساعدت كثيرا في مواجهة التحديات التي تواجه الفتوى عبر منصات الذكاء الاصطناعي ولا سيما في بلدي العراق في ظل غياب التشريعات والقوانين التي تحمي الفتوى اسوة بغيره من البلدان التي شرعت القوانين تنظم الفتوى وجهة اصدارها. كالأردن الذي نظم قانون رقم (60) لسنة 2006 في المادة 12 والمادة 14:

- أ- لا يجوز لأي شخص أو جهة التصدي لإصدار الفتاوى الشرعية في القضايا العامة خلافا لاحكام هذا القانون.
- ب- يحظر على أي شخص أو جهة الطعن والتشكيك في الفتاوى الصادرة عن المجلس والمفتي العام بهدف الاساءة والتجريح.
- ج- يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة (أ) بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر. او غرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على 500 دينار ويجوز للمحكمة الجمع بين العقوبتين[31].

وفي الامارات اذ أصدر مجلس الوزراء قانون رقم (31) لسنة 2017 وتعديلاته والذي يهدف الى ضبط الفتوى الشرعية وتوحيد مرجعيتها وتنظيم شؤونها وآليات اصدارها في الدولة، ومواجهة الاساءة الى المقدسات والتعصب المذهبي. بالإضافة الى الترخيص والتصريح بممارسة الافتاء وتأهيل المفتين وتدريبهم وتنمية مهاراتهم [32]. وفي مصر أصدر القانون رقم (86) لسنة 2025 بشأن تنظيم الفتوى ووضع اطارا حازما لمنع فوضى الفتوى في الفضاء العام. اذ نص المادة (3) من القانون بحصر الفتوى الشرعية على هيئة كبار العلماء بالأزهر، ومجمع البحوث الاسلامية ودار الافتاء المصرية، ولجان الفتوى بوزارة الاوقاف. ونصت المادة (4) على شروط من يتصدى للفتوى بأن يكون خريج احدى الكليات الشرعية[33].

- لا يقل سنه عن 30 عاما.
- اجتياز برامج التدريب والتأهيل التي تعدها هيئة كبار العلماء.
- يكون له انتاج علمي منشور في احدى المذاهب.

ونصت المادة (7) على عقوبات لمن يخالف هذه الاحكام[3]:

- وفي العراق اسوة بغيره من الدول ادعو القائمين على المجالس العلمية في الوقفين السني والشيوعي العراقي تشكيل جهات رصد ومتابعة الفتاوى الصادرة عن افراد غير تابعين لهذه المجالس. وان تكون لهذه المجالس منصات افتاء حكومية يديرها متخصصون في مجال الافتاء وفي متناول يد السائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة.
- وكذلك المطالبة بتشريع نص تجريمي يضاف الى قانون العقوبات المرقم 111 لسنة 1969 المعدل يجرم الاشخاص او الجهات الذي يتصدون لمهمة الافتاء من غير حق ، منعا للفوضى الرقمية التي تقتي دون سند شرعي او رقابة رسمية وحصر الصلاحية في الجهات المخولة من الدولة.
- بناء نظام رقمي يجمع بين النص الشرعي والقاعدة الفقهية والواقعة (محل السؤال) بحيث يقدم للمفتي تسلسلا منطقيا للوصول للحكم ولا يبقى على المفتي الا الترجيح بين الاقوال تبعا لطبيعة المسألة المستفتي عنها.
- التدريب المستمر للمفتين على كيفية التعامل مع انظمة الذكاء الاصطناعي لضمان مواكبة هذا التطور الهائل في الانظمة الرقمية.

الخاتمة

لما كانت خاتمة البحث هي اخر عهدي به ، فقد اودعتها اهم النتائج التي توصلت لها وهي كالآتي:

1. في ظل الانفتاح التكنولوجي الهائل وما تقدمه من خدمات كبيرة في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، صار لزاما الاستعانة به في المسائل الشرعية لكن بضوابط تقننه في اطار المساعد لا المفتي.
2. تبقى المسؤولية الشرعية في اصدار الفتوى على عاتق الانسان او الجهة الشرعية المخولة للافتاء. وليس على الذكاء الاصطناعي لان التكليف في الشريعة منوط بالعقل والارادة.
3. نظرا لغياب الوازع الديني وعدم وجود رقابة على المواقع الالكترونية ادى ذلك الى انتشار فتاوى تتعارض مع نصوص الشرع ومقاصده، ولذلك يجب عدم الاعتماد على هذه التقنية وتهميش دور المفتي البشري.
4. ضرورة وجود اشراف بشري مشترك من جهات قانونية ودينية في كل مراحل استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي سواء من علماء شريعة او من المختصين في القانون.

التوصيات

- 1- تشريع القوانين التي تحمي الفتوى وتمنع غير المختصين من الافتاء، واقتصار اصدار الفتوى على منصات حكومية يديرها مفتون مختصون.
- 2- تعزيز التعاون بين علماء الشريعة والمختصين بالتقنيات الرقمية لضمان فاعلية ادوات الافتاء الرقمي وتحقيق سرعة الخدمة وحماية خصوصية المستفتين.

المصادر

- [1] د. علي جميل خلف، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة ديالى، العراق. كانون الثاني 2025.
- [2] د. عبد العليم الشيخ أستاذ الفقه المقارن بكلية عبدالله بن خالد للدراسات الإسلامية. البحرين. وكلية الشريعة جامعة الازهر.
- [3] أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. (ب.ت). العين. بغداد: مكتبة الهلال، ص399 ؛ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي. (ب.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.
- [4] أحمد مختار عبد الحميد. (1424هـ). معجم اللغة العربية المعاصر. عالم الكتب.
- [5] خديجة محمد درار. (ب.ت). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوت (دراسة تحليلية). المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، العدد 3، المجلد 3.
- [6] محمد بن أحمد الأزهرى. (2001م). تهذيب اللغة (المجلد 2). بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص234 ؛ محمد بن مكرم بن منظور. (1414هـ). لسان العرب (المجلد 3). بيروت: دار صادر.
- [7] أحمد بن محمد الفيومي. (ب.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية.
- [8] عثمان بن عبد الرحمن ابن صلاح. (1423هـ). أدب المفتي والمستفتي (المجلد 2). (موفق عبد الله، المحرر) المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- [9] محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ابن رشد. (1987م). فتاوى ابن رشد (المجلد 1). (المختار بن طاهر، المحرر) بيروت: دار الغرب الإسلامي ؛ عبد الكريم زيدان. (2001م). أصول الدعوة (المجلد 9). بدون: مؤسسة الرسالة.
- [10] سليمان محمد الكعبي. (2018). موسوعة استشراف المستقبل. الإمارات: قنديل للطباعة والنشر.
- [11] مؤتمر دار تموت 1956. <https://www.aibilarab.1948y.online/2025/06/history-of-artificial-intelligence.html>. (بلا تاريخ).
- [12] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية(127).
- [13] كريمة محمود محمد. (2023). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة. المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات.
- [14] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية(33).
- [15] محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية. (2019م). إعلام الموقعين عن رب العالمين (المجلد 2). بيروت: دار ابن حزم.
- [16] إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي. (1997م). الموافقات (المجلد 1). دار ابن عفان.
- [17] البخاري. ابو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (ت 256هـ) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، تقديم احمد محمد شاكر، دار ابن حزم ، القاهرة ، ط 1 ، 2008 م . كتاب العلم ، باب كيف يقبض العلم ، ص23 ، رقم الحديث (100) .
- [18] محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري. (بدون). الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر.
- [19] أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي. (ب.ت). الأحكام السلطانية. القاهرة: دار الحديث.
- [20] عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. (1407هـ). أدب المفتي والمستفتي (المجلد 1). (د. موفق عبد الله عبد القادر، المحرر) بيروت: مكتبة العلوم والحكم ؛ شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني. (1999م). الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه (المجلد 3). (عبد الكريم بن محمد، المحرر) الرياض: مكتبة الرشد.

- [21] أحمد الراوي. (2023م). مناهج الاستدلال الفقهي والتعلم الآلي: دراسة مقارنة. الدراسات الإسلامية المعاصرة، صفحة 78.
- [22] أ.د. علي جميل خلف. (2025). الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى. ديالى، العراق: كلية العلوم الإسلامية، جامعة ديالى.
- [23] مركز الذكاء الاصطناعي والاجتهاد الشرعي. (2023). تقرير مشروع الاجتهاد الذكي. بدون: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- [24] أحمد الرومي. (2023م). الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي ((رؤية مستقبلية)). مجلة الدراسات الشرعية.
- [25] منصور الداود. (2023م). تحليل البيانات والحياد الخوارزمي في الأنظمة. جدة: دار الشروق.
- [26] د. موسى الزعتر. (https://bakkah.com/a/knowledge-center). إيجابيات الذكاء الاصطناعي.
- [27] محمد بن محمد الغزالي. (1413هـ/1993م). المستصفى من علم الأصول (المجلد الأول). (محمد عبد السلام عبد الشافي، المحرر) بدون: دار الكتب العلمية؛ عبد العالي المتقي. (بلا تاريخ). الفتوى الرقمية، الخصائص والمشكلات. مركز أفكار للدراسات والأبحاث.
- [28] الامانة العامة لدور هيئات الإفتاء، على الموقع الرسمي <https://www.alipta.gov.sa/home>
- [29] التوثيق الإلكتروني المستوعب لبيانات النظام، متوفر على <https://ar/home46> (بلا تاريخ).
- [30] دائرة الإفتاء العامة الاردنية، على الموقع www.aliftaa.jo بلا تاريخ.
- [31] د. نظير عياد. (2024). الفتوى وتحقيق الأمن الرقمي. القاهرة: بلا تاريخ. <https://www.youm7.com>.
- [32] مطلق جاسر الجاسر، (2024). الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف الفقهاء. الكويت: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - عدد خاص - جامعة الكويت - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مجلس النشر العلمي.
- [33] المادة 14/12 من قانون الإفتاء رقم (60) لسنة 2006 تشرين الأول، الأردن، الجريدة الرسمية، العدد 4786.
- [34] الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة. العدد 618، مجلس الامارات للإفتاء الشرعي قانون رقم (31) لسنة 2017.